

أبريل
2011



البحرين: ثورة أم فتنة؟

حبيبة محسن

منتدى البدائل العربي للدراسات
A.F.A. (www.afaegypt.org)
3 ش الشيخ المراغي العجوزة شقة 93
الجيزة- مصر
هاتف وفاكس +2- 33359852
Info@afaegypt.org



تعريف بالكاتب:

- طالبة ماجستير بمعهد العلوم السياسية، الجامعة اليسوعية (القديس يوسف)، بيروت، لبنان. رسالة بعنوان: "الجهاد الإسلامي في مصر: بين الانتماء للقاعدة ونبذ العنف".
- حاصلة على بكالوريوس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القسم الفرنسي.
- الملفات البحثية: الحركات الإسلامية، والتحول الديمقراطي في العالم العربي، العلاقات الأورومتوسطية.

عن الورقة:

على الرغم من صغر مساحة البحرين وقلّة عدد سكانها، إلا أن بها حراك سياسي متواصل. وتحاول هذه الورقة تقديم قراءة موضوعية لأحداث 14 فبراير 2011 في البحرين، على خلفية من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البحرين. كما تحاول قراءة مواقف الأطراف المختلفة خلال تلك الأزمة.

قائمة المحتويات:

3	مقدمة: عن الحراك السياسي في البحرين وطبيعة النظام الحاكم:
6	عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البحرين:
8	بداية الاحتجاجات: ملاحظات رئيسية:
10	استراتيجية المعارضة في إدارة مع الأزمة:
12	استراتيجيات النظام في إدارة الأزمة:
15	الثورة البحرينية: المكاسب والتحديات:

هذه الورقة هي ضمن سلسلة غير دورية يصدرها المنتدى، وهي نتاج لورش العمل التي ينظمها ويشارك فيها فريق العمل بالمنتدى، كما أن هذه الأوراق لا تعبر بالضرورة عن رأي المنتدى.

مقدمة: عن الحراك السياسي في البحرين وطبيعة النظام الحاكم:

على الرغم من صغر مساحة البحرين وقلّة عدد سكانها - الذين لا يتجاوزون المليون والرّبع نسمة - ، إلا أن البحرين تحوي الكثير من المتناقضات، وتتحدى الأحكام المسبقة التي قد يحملها البعض من ناحية هدوء الأوضاع واستقرارها هناك، وقلّة الحراك السياسي كما يحدث في سائر البلدان الخليجية. فعلى الرغم من أن البحرين دولة صغيرة (حيث تتكون من 33 جزيرة أكبرها جزيرة البحرين، وتبلغ مساحتها حوالي 750 كم مربعا فقط)، وكونها حديثة الاستقلال (حيث استقلت عن المملكة المتحدة عام 1971)، إلا أن أهميتها الاستراتيجية تكمن في موقعها الاستراتيجي المهم، (حيث تجاور المملكة العربية السعودية وقطر). فمن ناحية، فالمجتمع البحريني من أكثر المجتمعات تعقيدا وتشابكا في الجزيرة العربية: ومن ناحية أخرى لا يمكن تجاهل الأبعاد الطبقية والطائفية التي تحكم الحراك الاجتماعي في البحرين، ومن ناحية ثالثة، فمن المهم الإشارة إلى أن حوالي نصف سكان البحرين فقط هم من البحرينيين، وسائرهم من الأجانب، ومعظمهم من العمالة القادمة من شرق آسيا. ومن المؤكد أن هذه الزيادة الكبيرة في حجم العمالة الأجنبية الوافدة على البحرين، في ظل محدودية مساحتها ومواردها تشكل ضغطا كبيرا على المواطنين والعمالة الوطنية¹، وهو ما سوف يتضح بصورة أكبر من خلال مناقشة قضية التمييز الطائفي التي نعرضها فيما بعد.

ثمة تاريخ متواصل ومستمر للحراك السياسي في البحرين، على الرغم من استقلالها المتأخر عن بريطانيا، إلا أنه كان مسبقا بنشاط سياسي كبير، حيث تعددت أشكال الاحتجاج السياسي، وخاصة في شكل انتفاضات متوالية، قامت في أحيان كثيرة ضد النظام الحاكم منذ العشرينيات وحتى الاستقلال. ومن المهم أن نلاحظ هنا أن الشعب كان يطالب بالاستقلال تارة، ويطالب تارة أخرى بتدخل بريطانيا لدعم بعض المطالب الحقوقية للمواطنين. ويرجع ذلك في نظر الكثير من المحللين إلى وجود شريحة واسعة من الطبقة الوسطى التي حظيت بتعليم جيد وشكلت نواة لأول حركات سياسية - غلب عليها الطابع القومي واليساري - ونقابية، خاصة خلال فترة الخمسينيات من القرن الماضي.

و في أعقاب الاستقلال وردا على الحراك الشعبي الواسع ضد الاحتلال البريطاني والمطالبة بالحقوق والحريات الأساسية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، صدر الدستور الأول للبلاد عام 1973، وينص على أن الشعب مصدر السلطات، وبالتالي يؤسس لبرلمان هو "المجلس الوطني"؛ وعلى الرغم

International Crisis Group, "Popular protests in North Africa and the Middle East (III): the Bahrain revolt", crisis 1 Group Middle East/ North Africa report N°105, 6 April 2011.

من كون المجلس محدود الصلاحيات- بموجب الدستور- وبه جزء كبير من الأعضاء المعينين، وعليه جرت انتخابات تشريعية في أواخر العام 1973.

وهذا المجلس ما لبث أن أصدر الأمير أمرا بحله عام 1975، ردا من النظام الحاكم على الحراك الشعبي السياسي الواسع، وسلسلة من الإضرابات العمالية. وتلا ذلك في الفترة من 1975 إلى 1990 تأسيس عدة أحزاب أو "جمعيات" سياسية ناشطة داخل وخارج البلاد، على الرغم من إعلان العائلة المالكة في العام 1975 لحالة الطوارئ التي تتيح للأجهزة الأمنية اعتقال الأفراد دون محاكمة، منها: حزب الدعوة، وحركة أحرار البحرين، وحركات قومية ويسارية وليبرالية أخرى سنعرضها في خلال هذه الورقة.

استمر تعطيل الحياة البرلمانية في البلاد مدة طويلة بالمخالفة لأحكام الدستور التي كانت تقتضي إجراء انتخابات تشريعية بعد شهرين فقط من حل البرلمان. وتمثلت الضغوط التي مارستها المعارضة على النظام في التسعينيات، خاصة في أعقاب حرب الخليج الثانية، عريضة موقعة من أطراف المعارضة المختلفة، والتي طالبت بالمشاركة وضمان الحريات السياسية وعودة العمل البرلماني. ولكن تجاهل الأمير المطالب كلياً بعدما وعد بالاستجابة لها، وظل الحال كما هو عليه، حتى انفجرت الأوضاع عام 1994².

بدأت الاحتجاجات بتظاهرات قام بها العاطلون عن العمل، اندلعت من القرى الشيعية الأكثر تهميشاً خارج العاصمة. وكانت الأسباب الأساسية في هذا الحراك متعددة: أولها تعطيل الحياة البرلمانية والقمع، وغياب الحريات السياسية والمدنية، بالإضافة إلى التمييز الكبير الذي يمارسه النظام البحريني ضد مواطنيه من الشيعة، بواسطة أجهزة أمنية شديدة القمع في الأغلب، وجل أفرادها من الأجانب، إضافة إلى الفساد وتدهور الحالة الاقتصادية. ثم التقطتها القوى السياسية المعارضة لتتحول إلى عريضة أخرى وقع عليها حوالي 23 ألف مواطن بحريني، تطالب بعودة الحياة النيابية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وعودة المبعدين، وإلغاء قانون أمن الدولة، بالإضافة إلى عريضة موازية تقدمت بها حوالي 350 امرأة، مطالبات بحق المشاركة السياسية للنساء. ولكن- كما حدث مع سابقتها- تجاهلها الأمير تجاهلاً شبه تام. ونتيجة لذلك، ظل الوضع متأزماً بين النظام والمعارضة، حتى تولى الملك الحالي- الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة- الحكم في مارس 1999³.

2 المرجع السابق.

3 د. هبة روف عزت، "الحركات الاحتجاجية في البحرين: الجديد في حركة المجتمع السياسي في البحرين، التنازع على المكان والمكانة"، في د. عمرو الشوبكي (محرر)، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2011، ص 267

و لدى تولي الأمير/ الملك الحالي للسلطة، أطلق مبادرة إصلاحية في العام 2000، وكان المواطنون متجاوبين معها بشكل كبير، حيث أعلن عفوًا عامًا عن المعتقلين السياسيين، وأوقف العمل بقانون الطوارئ، ووعد بإجراء المزيد من الإصلاحات الديمقراطية. ولكن للأسف، جاءت التعديلات الدستورية في فبراير 2002 بنظام سياسي لا يعبر عن نوايا إصلاحية، حيث تحولت البحرين من إمارة إلى مملكة، كما وسع الدستور المعدل من صلاحيات الملك بشكل مبالغ فيه، فجعل منه رأس الدولة والممثل الأسمى لها، ويقوم بتعيين الحكومة والسفراء والمحافظين والقضاة وأعضاء في المجلس النيابي، وقادة القوات المسلحة والأمن الوطني، كما له حق اقتراح القوانين وتعديلها، وإبرام الاتفاقات الدولية دون الرجوع للبرلمان، والتشريع مباشرة عبر "مراسيم بقوانين"، دون تحديد فترة معينة تعرض فيها هذه المراسيم على البرلمان لإقرارها. إلى جانب كونه صاحب الفصل في أي نزاع ينشب بين السلطات الثلاث. كما يزيد الدستور المعدل أيضًا من صلاحيات السلطة التنفيذية، ويخل بمبدأ الفصل بين السلطات، حيث ينقسم البرلمان إلى مجلسين: مجلس النواب (وهو منتخب مباشرة من الشعب)، ومجلس الشورى (والذي يعين الملك أعضائه). وفي حالة الخلاف بينهما، يجتمعان معًا، ويكون صوت رئيس المجلس المعين هو المرجح في حالة تعادل الأصوات بين المجلسين. بالإضافة إلى ذلك، فقد قام الملك بإقرار الدستور بشكل منفرد، دون التشاور - حتى ولو شكليًا - مع أية أطراف سياسية⁴.

في ذلك السياق، يجب الإشارة إلى أن النظام السياسي البحريني يسمح بقدر محدود من حرية التنظيم، ولكن مازال القانون البحريني لا يسمح بتأسيس أحزاب سياسية أو نقابات، ولا يتيح سوى تأسيس ما يعرف بـ"الجمعيات". وربما يبدو مهما الإشارة إلى أن النظام قد أصدر عام 2005 قانونًا يفرض على جميع التيارات السياسية التي كانت تعمل في البحرين بشكل سري إلى "جمعيات سياسية" علنية قانونية. وللمشاركة في الانتخابات التشريعية والبلدية، لجأت بعض التيارات السياسية المتواجدة على الساحة، وعلى رأسها جمعيتنا "الوفاق" و"الوعد" وعدد آخر من الجمعيات، إلى التسجيل القانوني لدى السلطات البحرينية. ولكن في الوقت ذاته رفضت بعض التيارات السياسية الأخرى التسجيل، رفضًا منها للاعتراف بشرعية دستور 2002، الذي لا يعبر عن إرادة شعب البحرين، على الرغم من استمرارها في العمل العام، ومن هذه التيارات غير المرخصة: حركة "حق" و"تيار" الوفاء الإسلامي، وغيرها.

عادت الأوضاع للانفجار مرة أخرى في 2004، نتيجة لهذه الأزمة الدستورية - التي ليس لها بالضرورة طابع طائفي - والتي كانت سببًا قويًا لغضب السنة والشيعية البحرينيين على حد سواء. ولكن لا يمكن

أيضا تجاهل عاملين آخرين أساسيين، أحدهما مسألة التمييز الطائفي الذي يمارسه النظام البحريني ضد الطائفة الشيعية، والمشكلات الاقتصادية المتعددة، والتي نعرضها في الجزئية التالية من الورقة البحثية.

عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البحرين:

فيما يخص مسألة التمييز الطائفي:

يرى البحرينيون من أبناء الطائفة الشيعية، أن النظام الحاكم في البحرين يمارس - بشكل واعٍ - تمييزا ممنهجا ضدهم، وترسخ هذا الاعتقاد لديهم أكثر نتيجة لممارسات النظام التي لا تسعى بشكل كاف لنفي هذه المزاعم أو لتغيير هذه القناعة؛ بل على العكس من ذلك، يبدو وكأن رموز النظام تسعى إلى تقويت وحدة المعارضة البحرينية عبر افتعال أزمات طائفية بين مكوناتها السني والشيعي. وربما تتضح هذه الممارسات التمييزية من خلال القضايا الآتية:

إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية البرلمانية لضمان وصول أغلبية سنية إلى مجلس النواب المنتخب، على الرغم من وضع السنة كأقلية ديموجرافية. فعلى سبيل المثال جاءت نتيجة الانتخابات البرلمانية الأخيرة في 2010 بأغلبية نواب من السنة - 22 نائبا - في مقابل ثمانية عشر نائبا فقط من الشيعة.

مسألة التجنيس السياسي: فلدى الشيعة البحرينيين قناعة راسخة بأن النظام الحاكم يعتمد إلى التلاعب بديموجرافية البلاد من خلال اتباع سياسات تجنيس محجفة: فمن ناحية، يتم تجنيس الأجانب - في الأغلب من السنة الوافدين من دول عربية وإسلامية أخرى - لطمس الأغلبية الشيعية في المجتمع الشيعي؛ في حين أنه، من ناحية أخرى، لا يتم منح الجنسية لمواطنين ولدوا من أمهات بحرينية أو متزوجين من بحرينية، وعاشوا في البلاد لفترات طويلة - قد تفوق الأربعين عاما - لأنهم من آباء شيعة (ومنهم المواطنون من ذوي الأصول الفارسية، أو القبائل العربية الشيعية التي تنقلت بين السعودية والبحرين)⁵. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن إنكار مسألة استعانة النظام البحريني بشكل كثيف بالأجانب الذين تم تجنيسهم في أجهزته الأمنية، وممارسات هؤلاء القمعية ضد المواطنين البحرينيين، وخاصة الناشطين منهم. الأمر

5 د. هبة رءوف عزت، "الحركات الاحتجاجية في البحرين: الجديد في حركة المجتمع السياسي في البحرين، التنازع على المكان والمكانة"، في د. عمرو الشويكي (محرر)، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2011، ص 267

الذي أدى إلى اعتبار المواطنين أن النظام يستعين بالمرتزقة ضدهم⁶؛ الأمر الذي أكدته فضيحة مثل تلك المعروفة باسم "فضيحة بندر جيت"⁷.

مسألة التوظيف الحكومي؛ حيث أن القطاع الحكومي مازال هو القطاع الأكثر استيعاباً للعمالة في البحرين، فيمكن ملاحظة الاستبعاد المنهجي لأبناء الطائفة الشيعية من الوظائف الحكومية، وخاصة في القطاعات الأكثر حساسية، وعلى رأسها الأجهزة الأمنية، والقوات المسلحة، ووزارة الداخلية على سبيل المثال.

فيما يخص تدهور الأوضاع الاقتصادية:

و تتمحور المشكلات الاقتصادية في البحرين حول ثلاث قضايا أساسية:

قضية الدفان أو ردم البحر، والتي تعني - ببساطة - لجوء النظام البحريني إلى دفن أجزاء كبيرة من البحر، بهدف خلق مساحات للثروة العقارية وأراض جديدة يتم توزيعها بواسطة الأسرة الحاكمة على النخبة؛ وهذه الممارسات - التي بدأت في الثمانينيات من القرن الماضي - قد أدت إلى مشاكل بيئية كبيرة، حيث أهدرت الكثير من الثروة السمكية والبحرية للبلاد، والتي كانت تمثل مورد الرزق الأساسي للكثير من القرى البحرينية الفقيرة من الصيادين - وغالبيتها من أبناء الطائفة الشيعية - بالإضافة إلى الأراضي الزراعية التي تم تبويرها لتأثير الدفان على المياه الجوفية. بالتوازي مع ذلك، أدى الدفان إلى أزمة شديدة في السكن في البلاد، بارتفاع مذهل في أسعار العقارات، باعتبار أن هذه الأراضي يتم تخصيصها للمشروعات الاستثمارية أو السكن الفاخر التي لا يفيد منها سوى كبار المستثمرين من داخل وخارج البحرين، دون عائد حقيقي على المواطن العادي؛ خاصة مع تحويل النظام الحاكم لملكيات هذه الأراضي دون وثائق ودون سند قانوني أو إمكانية للمحاسبة؛ الأمر الذي يعكس ظلماً فادحاً في توزيع الثروة في البحرين. فقد كانت نتيجة ذلك تحول القرى الفقيرة إلى مشهد أشبه بالعشوائيات في الحالة المصرية⁸.

6 International Crisis Group, "Popular protests in North Africa and the Middle East (III): the Bahrain revolt", crisis 6

Group Middle East/ North Africa report N°105, 6 April 2011

7 وهي الفضيحة التي كشف عنها مركز الخليج للتنمية الديمقراطية، والتي كشفت عن وثائق تفيد بأن صلاح البندر، وزير شؤون مجلس الوزراء السابق يتبنى خطة للنظام لتهميش القوى السياسية الشيعية ولللاعب بالتوازن الديموجرافي للبلاد عبر تجنيس السنة من غير البحرينيين.

8 د. هبة رءوف عزت، سبق نكره.

قضية البطالة: ففي ظل المعدلات المرتفعة للبطالة في البلاد منذ التسعينيات - والتي شكلت عاملاً مهماً في سخط المواطنين البحرينيين على النظام الحاكم - فتشير الإحصاءات الحكومية إلى نسبة بطالة تقدر بحوالي 16.5%، في مقابل الإحصاءات غير الرسمية التي تشير إلى أرقام أعلى من هذا بكثير، تصل إلى حوالي 30% تقريباً من المواطنين البحرينيين. وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع نسب البطالة ونقص العمل بشكل كبير بين المواطنين، كما تشير دراسات مماثلة إلى انخفاض نسبة الأجور أيضاً بين أبناء الطائفة الشيعية على وجه الخصوص⁹.

ضعف الخدمات العامة الأساسية، وغياب نظام جيد للضمان الاجتماعي، فنظام الضمان الاجتماعي والتأمينات الذي توفره الدولة يعد هزيباً للغاية وغير فعال؛ الأمر الذي يمكن ملاحظته بسهولة في القرى الفقيرة والمهمشة.

عن الثورة البحرينية:

بداية الاحتجاجات: ملاحظات رئيسية:

منذ الرابع عشر من فبراير 2011، شهدت البحرين موجة من المسيرات والتظاهرات الواسعة؛ فتأثراً بالتجربتين التونسية والمصرية، وبالمناخ الاحتجاجي العام الذي يجتاح العالم العربي حالياً، دعا مجموعة من الناشطين الشباب إلى "يوم غضب" في البحرين، والتي شارك فيها عشرات الآلاف من المواطنين البحرينيين. سرعان ما تطورت في اليوم الثالث لها إلى الاعتصام الشهير في دوار اللؤلؤة. ويؤكد بعض الناشطين على الساحة البحرينية أن بعض الجمعيات السياسية المرخصة سعت - قبيل اندلاع التظاهرات - إلى وضع النظام الحاكم في الصورة بأن هناك حراكاً سياسياً قادمًا، وأنه من الواجب على النظام الحاكم التعامل معه بخطوات إصلاحية جادة، وليس باستخدام سياسة التأجيل أو التجاهل التي اعتمدها النظام الحاكم في التعامل مع مطالب المعارضة منذ عقود. إلا أن الأسرة الحاكمة لجأت إلى "التصدق" بأموال - حيث منحت حوالي ألف دينار لكل عائلة بحرينية - ولكنها تجاهلت مطالب الإصلاح السياسي والديمقراطي تماماً. ونظراً لذلك، يمكن القول أن الجمعيات السياسية المرخصة المحسوبة بين صفوف المعارضة لم تعارض التحرك الشبابي، بل وأعلنت دعمها للمطالب المرفوعة من جانب الشباب باعتبارها "مطالب مشروعاً".

ويمكننا إيداء عدد من الملاحظات الأساسية على هذه الموجة من الاحتجاجات:

أولاً، يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من الناشطين الشباب الذين كانوا خلف الدعوة للتظاهرات في الرابع عشر من فبراير، فمن ناحية، كان هناك الناشطون المنتمون إلى حركة "حق"، وتيار الوفاء الإسلامي؛ إضافة إلى "مركز البحرين لحقوق الإنسان" - الذي لعب دوراً مهماً في التعبئة لانتفاضة 14 فبراير 2011 على الرغم من قلة عدد العاملين به-؛ ومن ناحية أخرى، هناك مجموعة من الناشطين الشباب من انتماءات فكرية وسياسية مختلفة، ممن ليس لهم بنية تنظيمية محددة، وإن كان بعضهم محسوباً على بعض الجمعيات السياسية المرخصة¹⁰.

ثانياً، هذا الحراك استفاد كثيراً من تكتيكات التظاهر والاحتجاج اللذين تم استخدامهما في الحالتين التونسية والمصرية، بدءاً بإطلاق الدعوة للتظاهر عبر العالم الافتراضي، وتحديدًا عبر شبكات التواصل الاجتماعي مثل "فيسبوك" و"تويتر"؛ وانتهاءً بانطلاق التظاهرات من مناطق مختلفة في العاصمة لتتجمع كلها في مكان واحد هو دوار اللؤلؤة، وانتهاءً بإعلان اعتصام مفتوح في الميدان لمدة غير محددة، لحين استجابة النظام الحاكم لمطالب الثوار. كما نقل المعتصمون أيضاً بعضاً من الخبرات التونسية والمصرية في تأمين المعتصمين في دوار اللؤلؤة، مثل اللجان الشعبية التي تقوم بتفتيش السيارات والأشخاص الوافدين إلى دوار اللؤلؤة، ولجان لإعاشة المعتصمين داخله، وتطوير قوائم "للعار"، تشمل الشخصيات العامة التي تؤيد النظام القائم¹¹.

ثالثاً، أن هذه التظاهرات لم تكن ترفع شعارات طائفية - على الأقل في بدايتها- بل كانت المطالب واضحة ومقصورة على إصلاحات سياسية وديمقراطية، تتمحور في مجملها حول المطالبة بتعديلات دستورية تكفل الحريات الأساسية والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والمزيد من التحسين في الخدمات العامة الأساسية. وكانت تمتنع - في بدايتها أيضاً- عن انتقاد الملك أو الأسرة المالكة. وذلك على الرغم من انتماء الشرائح الأكبر من المتظاهرين إلى الطائفة الشيعية (و هذا منطقي باعتبارها تمثل أغلبية المواطنين البحرينيين، إلى جانب تعرضها- كما سبق بيانه- إلى قمع وتهميش ممنهج من جانب النظام الحاكم)¹².

رابعاً، كان من أهم عوامل تصاعد الغضب الشعبي، والذي أدى بدوره إلى استمرار الاحتجاجات لفترة طويلة، ومن ثم إلى دفع العدد الأكبر من الثوار إلى التشدد أو التطرف في مواقفهم من النظام، هو

Ibid، International Crisis Group 10

11 إيمان أحمد رجب، "طائفية الاحتجاجات"، في السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، أبريل 2011 العدد 184، ص 74.

Ibid، International Crisis Group 12

القمع الشديد الذي قامت به الأجهزة الأمنية ضد المتظاهرين السلميين. فمع سقوط حوالي سبعة شهداء في الفترة من 14-17 فبراير 2011 من المتظاهرين، إلى جانب إصابة الكثيرين؛ انتشرت الاحتجاجات إلى المناطق الريفية، وضمت كافة شرائح المجتمع، خاصة مع تشييع جنازات الشهداء¹³. فعلى سبيل المثال، يؤكد أحد الناشطين على الساحة البحرينية أنه مع سقوط أول شهيد في اليوم الأول للتظاهرات، رفعت الجمعيات والحركات السياسية غير المرخصة- مثل حركة "حق" وتيار "الوفاء"- سقف مطالبها من إجراء الإصلاحات إلى إسقاط النظام القائم¹⁴.

استراتيجية المعارضة في إدارة مع الأزمة:

مع وصول الاحتجاجات إلى دوار اللؤلؤة والاعتصام فيه، بدا واضحا أن المعارضة البحرينية- على الرغم من غياب التنسيق بينها نوعا- نجحت في وضع النظام بين شقي الرحي، من خلال اتباع اللعبة التفاوضية الشهيرة "شرطي جيد، شرطي سيء" "Good Cop, Bad Cop". فقد اتخذت قوى المعارضة المرخصة- وأبرزها جمعية "الوفاق الوطني الإسلامية" وجمعية "وعد"- الموقف الأكثر اعتدالا، أو موقف "الشرطي الجيد Good Cop"، فأعلنت منذ البداية أن مطالبها تتلخص في حوار وطني يجري بالتوازي معه انتخاب سلطة تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد، يحول البحرين إلى مملكة دستورية على غرار بريطانيا أو غيرها من الممالك في أوروبا؛ أما الحركات غير المرخص لها- وأبرزها حركة "حق" وتيار "الوفاء الإسلامي" وحركة أحرار البحرين- فقد تبنت موقفا أكثر راديكالية، بدا فيه أنها تلعب دور "الشرطي السيئ أو Bad Cop"، وهو المطالبة بإسقاط النظام الملكي بالكامل، والإطاحة بالأسرة الحاكمة، وتأسيس نظام جمهوري. ولكن الواضح أن الأغلبية في الشارع البحريني كانت أميل لطرح المعارضة المرخصة، وكانت ترى أن طرحها ممتاز وقابل للتطبيق، على العكس من طرح المعارضة غير المرخصة، التي كان مشروعها يبدو مستغربا على الشارع البحريني، خاصة وأنه مستجد ولم يتم التمهيد له.

و بدا موقف المعارضة البحرينية أكثر تعبيراً عن هذه الاستراتيجية التفاوضية عندما اتفقت أطرافها على عدم تخوين أي طرف للأطراف الأخرى. وعندما بدأ النظام البحريني في الاستجابة النسبية للضغط عبر طرح الحوار الوطني، أعلنت القوى المعارضة غير المرخصة، والممثلة في التحالف الثلاثي بين

Ibid 13

14 مقابلة أجرتها الباحثة مع ناشط وصحفي بحريني في جريدة "البلاد" البحرينية (طلب عدم ذكر اسمه)، الثلاثاء 12 أبريل 2011، عبر برنامج سكايب

حركتي "حق" و"أحرار البحرين: وتيار "الوفاء"، رفضها للتفاوض مع النظام علنا، ولكنها لم تعارض دخول القوى المعارضة المرخصة في حوار مع النظام¹⁵. وكان منطقتها في ذلك يعكس تحديدا استراتيجيية "Good Cop, Bad Cop"، حيث كانت تؤكد سرا للمعارضة المرخصة سرا أنها ترفع سقف مطالبها للضغط على النظام، وأنها ستؤيد خيار التحول لمملكة دستورية إذا تم الاتفاق عليه خلال مفاوضات المعارضة المرخصة والنظام الحاكم.

وربما كان لرفع المعارضة غير المرخصة لسقف مطالبها إلى هذه الدرجة غير المسبوقة أثر غير محمود على الثورة البحرينية: فمن ناحية، فإن عدم تجاهل الاعتبارات النفسية والرمزية والثقافية التي تجعل من إسقاط النظام الملكي- خاصة في صورته التقليدية- أمرا شديدا الصعوبة على العكس من النظام الجمهوري، الذي ربما لا يتمتع فيه النظام الحاكم بنفس "رمزية" النظام الملكي. ومن ناحية أخرى، بدأ هذا الطرح- المستغرب وغير المستساغ شعبيا- موطن ضعف تمكن النظام من استغلاله للمزيد من الترويج لمسألة "عمالة المتظاهرين"، وخضوعهم لحسابات و"أجندات" أجنبية.

من ناحية ثالثة، لم تحسن المعارضة - بشقيها المرخص وغير المرخص- استغلال الخلاف العميق والقديم داخل النظام الحاكم، والقائم بين خط "الحرس القديم للنظام"، والممثلين في شخص رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة؛ والخط الذي يمثل "الحرس الجديد" للنظام- إن جاز لنا التعبير- والممثل في شخص ولي العهد، الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، كعنصر مساعد على خلخلة وتفكيك النظام الحاكم.

أما النظام الحاكم، فلم يختلف موقفه كثيرا عما سبق وإن اتبعه خلال العقود السابقة: فنزولا على الضغوط الشعبية، أرسل ولي العهد رسالة رسمية إلى الجمعيات السياسية المرخصة يدعوها فيها إلى الحوار الوطني، ولكن هذه الأخيرة ردت على هذه الرسالة بالموافقة على المشاركة شريطة إقالة الحكومة أولا، وانتخاب سلطة تأسيسية يكون لها صلاحية حسم الخلافات واتخاذ القرارات إذا لم يتم الاتفاق خلال الحوار الوطني. وهو الأمر الذي تجاهله النظام الحاكم تجاهلا تاما حتى الخامس عشر من مارس 2011¹⁶.

15 المرجع السابق.

.Ibid International Crisis Group 16

استراتيجيات النظام في إدارة الأزمة:

و من المهم ها هنا أن نشير أيضا إلى استراتيجيات النظام الحاكم في مواجهة هذه الضغوط الشعبية الكبيرة، فقد لجأ إلى استعمال عدد من الاستراتيجيات بشكل متوالٍ، وأحيانا متوازٍ: فعلى سبيل المثال، بدأ تعامله مع الاحتجاجات الشعبية الكبيرة، والتي تطورت إلى الاعتصام في دوار اللؤلؤة- أكبر ميادين العاصمة البحرينية- على غرار ما حدث في القاهرة، بالقمع الشديد وفض الاعتصام بالقوة المفرطة. ففي فجر يوم 17 فبراير 2011، قامت القوات الأمنية البحرينية بمحاصرة دوار اللؤلؤة والهجوم الوحشي على المعتصمين لفض الاعتصام بالقوة، واستخدمت في ذلك الرصاص الحي والمطاطي وقنابل الغازات المسيلة للدموع، وتم تكسير خيام المعتصمين، مما أدى إلى حدوث إصابات بالغة واستشهاد العديد من المشاركين في الاعتصام. وردا على محاولة بعض المتظاهرين العودة لاستئناف الاعتصام السلمي في الدوار، منعتهم قوات من الجيش البحريني من الوصول إلى هناك، مستخدمة الرصاص الحي.

كان النظام الحاكم يعمل على استخدام استراتيجيات أخرى مضادة، وهي تقريبا ذاتها التي اتبعتها الأنظمة العربية لمواجهة الاحتجاجات المختلفة: فمن ناحية، استخدم سلاح البلطجية أو الخارجين عن القانون بشكل مكثف لإرهاب المواطنين في مختلف القرى والمدن. كما تم استخدام المرافق الطبية في قمع الاحتجاجات، وذلك عن طريق محاصرتها واعتقال المصابين التي تعد إصابتهم دليلا على مشاركتهم في الاحتجاجات، بالإضافة إلى منع المحتجين المصابين من الوصول إلى المرافق الطبية بالقوة، بل وإرهاب واعتقال الأطقم الطبية التي كانت تعمل على إسعاف المصابين. وهو ما جعل المرافق الطبية مكان يخشى المعارضون الذهاب إليه لما يشكله ذلك من خطر عليهم وذلك بحسب منظمة أطباء بلا حدود ونشطاء بحرينيين¹⁷.

بالتوازي مع ذلك أيضا، بدأت السلطات البحرينية والشخصيات العامة والأجهزة الإعلامية المحسوبة على النظام في شن حملة تشويه كبيرة على الاحتجاجات والمحتجين في دوار اللؤلؤة، وذلك بمحاولة إظهار الاحتجاجات على أنها طائفية ومدعومة من إيران، وتحمل مخططات إيرانية لقلب نظام الحكم وتأسيس جمهورية إسلامية على غرار النظام الإيراني. وهو ما تم حتى عبر تزييف بعض الصور للمحتجين في البحرين (فبدلا من إظهار المحتجين رافعين شعارات الثورة البحرينية "مطالب شرعية، ثورة سلمية" تم استبدالها بشعارات أخرى مؤيدة لإيران). كما قامت القوى السياسية المحسوبة ضمن الموالاتة- وعلى رأسها جمعية المنبر الوطني الإسلامي، التي تمثل تيار الإخوان المسلمين، وجمعية الأصالة الإسلامية،

التي تمثل التيار السلفي في البحرين- بنشر بيانات عدة في الصحف تدين التظاهرات، كما طالبت كتلة النواب المستقلين بالبرلمان- وهو كتلة موالية للنظام أيضا- بإعلان الأحكام العرفية¹⁸.

و مع استمرار الاحتجاجات في الشارع، ورغبة من النظام في السيطرة على الانفلات الواضح، بدأ في استخدام استراتيجية "كسب الوقت وتقديم بعض التنازلات المحدودة"، والتي تمثلت في رسالة ولي العهد الرسمية إلى أطراف المعارضة المرخصة- والتي سبق لنا الإشارة لها- لدعوتها- شكليا- إلى حوار وطني في 18 فبراير 2011. وهي خطوة ذكية من النظام البحريني، باعتبار أن ولي العهد يمثل وجهها جديدا- وبالتبعية له درجة أعلى من المصادقية لدى الشارع لأنه لم يختبر فعليا بعد- للتعامل مع الناشطين منذ اندلاع الأزمة. ولكن ما أن اتضح للنظام أن التنازلات الجزئية لم تعد مقبولة، لا من المعارضة المرخصة أو من غير المرخصة، فقد عاد مرة أخرى إلى سياسة التجاهل المعتادة التي ميزت تعامله مع المعارضة خلال العقود السابقة، رافضا إقالة الحكومة وسحب قوات الجيش من الشارع كشرط لبدء المفاوضات أو الحوار. وفي إصرار المعارضة على شروطها لبدء الحوار، سعى النظام إلى محاولة "تجميل" صورته من خلال سحب قوات الأمن من دوار اللؤلؤة. ومع عودة المحتجين إلى الاعتصام مرة أخرى في الدوار، لجأ النظام إلى المزيد من التنازلات الجزئية لامتناس غضب الشارع، ومنها الإفراج عن عدد من النشطاء المعتقلين، وتقديم بعض الامتيازات الاقتصادية للمواطنين، وتعديلات وزارية محدودة، ومطالبة المعتصمين بالهدوء¹⁹.

في أعقاب ذلك، كشف النظام عن اتباعه أيضا لاستراتيجية شديدة الأهمية، وهي ربما الاستراتيجية التي تمثل التحدي الأكبر في وجه الثورة البحرينية، وهي "الاستعانة بالقوى الإقليمية". فمع عزز النظام البحريني عن مواجهة واستيعاب الضغوط الشعبية المتزايدة، لجأ إلى الاستعانة بالقوى الإقليمية الممثلة في دول "مجلس التعاون الخليجي"، وتحديدًا المملكة العربية السعودية، لقمع الاحتجاجات السلمية في البحرين، وذلك بموجب اتفاقية "درع الجزيرة"، وهي اتفاقية دفاع عسكري مشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي، والتي أثبتت في الحالة البحرينية أنها اتفاقية لحماية النظم القائمة في دول الخليج، وليست لحماية الشعوب. فقد أرسلت السعودية- بمشاركة رمزية من الإمارات- قوات من الجيش بكامل السلاح والعتاد لقمع الاحتجاجات في البحرين وحماية النظام. إلا أن المتظاهرين أصروا على استكمال احتجاجاتهم، فتم إطلاق الرصاص الحي وقتل بعضهم برصاصات مباشرة في الرأس. وفي 16 مارس 2011، أصدر الملك قراره بفرض حالة الطوارئ والتي كانت البداية للسيطرة النسبية علي الاحتجاجات

http://arabic.cnn.com/2011/bahrain.2011/3/14/marshallaw_bahrain_appeal/index.html 18

.Ibid 'International Crisis Group 19

السلمية في البحرين حيث قام الجيش البحريني بالتعاون مع أجهزة الأمن والقوات السعودية الإماراتية بإخلاء دوار اللؤلؤة من المعتصمين عن طريق مهاجمة الميدان بالمدركات وإطلاق الرصاص عليهم واعتقال العديد منهم وإحراق خيامهم، وقد سقط الكثير من المصابين والقتلى خلال تلك الاشتباكات. ومن الملاحظ هنا أيضا أن الدبلوماسية البحرينية لعبت دورا مهما في تحجيم الأثر الدولي للثورة البحرينية، وللترويج للنظام في الخارج والحفاظ على تماسكه، فكان من الملاحظ منذ بداية الأزمة كفاءة الدبلوماسية البحرينية وحرصها على رسم صورة جيدة للنظام البحريني في الخارج.

أخيرا، وبعد أن تمكن النظام البحريني من إحكام السيطرة على الشارع عبر فض اعتصام دوار اللؤلؤة بالقوة المفرطة بالاستعانة بالخارج، صاحب ذلك إجراءات معتادة ومتوقعة مثل فرض حالة الطوارئ ونشر قوات الجيش في الشوارع. وبالطبع، استعمل النظام الاستراتيجية المعتادة لدى النظم السلطوية، والتي تتمثل في القيام بحملة اعتقالات وتضييق واسعة ضد النشطاء والإعلاميين في البلاد²⁰: سواء عبر الاحتجاز والاعتقال والتعذيب الشديد- الذي أفضى إلى وفاة الكثيرين تحت وطأته- إلى جانب فصل الناشطين والمعارضين من أعمالهم بشكل تعسفي، أو إغلاق شركاتهم، إلى جانب التضييق الكبير على حرية التعبير والتنظيم، عبر إصدار قرارات بحل بعض الجمعيات السياسية، والنقابات المهنية. فعلى سبيل المثال، قامت الحكومة البحرينية بإلغاء كافة تراخيص شركة "توكونيكت" لخدمات الإنترنت والمملوكة للمعارض البحريني "إبراهيم شريف" رئيس حزب الوعد المعارض، على خلفية مشاركته في الاحتجاجات، واعتقاله بعدها²¹. كما أصدرت قرارا بإغلاق جريدة "الوسط" المستقلة، بسبب نشرها أخبارا عن الاحتجاجات. كما لجأت- بدءاً من مطلع أبريل 2011- إلى فصل العديد من الأكاديميين والإداريين العاملين بالجامعة البحرينية، ومعاقبة العديد من الطلاب بها لمشاركتهم في الاحتجاجات. كما استهدفت السلطات البحرينية الحركات النقابية بشكل كبير بهدف تصفية جميع معارضيهما الذين شاركوا في تلك الاحتجاجات، أو تضامنوا ضد قتل المتظاهرين، فاعتقلت عددا من أعضاء مجلس إدارة جمعية المعلمين، ثم أصدرت قرارا بحلها، كما تم اعتقال رئيسة جمعية التمريض ومازال مكانها مجهولا حتى كتابة هذه السطور. كما تم فصل عدد من القيادات العمالية والنقابية من أعمالهم لدعوتهم إلى إضرابات عامة في أماكن عملهم.

كعادة النظم السلطوية، كان الاعتقال مصحوبا بتعذيب شديد داخل السجون، وهو ما أدى إلى مقتل عدد من النشطاء في السجون منذ بداية أبريل إلى اليوم، ومنهم الناشط ورجل الأعمال المعارض كريم

20 مقابلة مع ناشط وصحفي بحريني عبر سكايب، الثلاثاء 12 أبريل 2011.

فخراوي، وعلي عيسى صقر، وزكريا راشد حسن²²، وغيرهم. وانتشرت صورهم على الإنترنت نشي بتعرضهم لتعذيب وحشي داخل السجون البحرينية، دون اهتمام يذكر من السلطات البحرينية، ومع الإذلاء بتصريحات تزعم أن النشطاء توفوا من جراء "أمراض" مختلفة، كفضل كلوي في حالة فخراوي، و"مرض أنيميا الخلية المنجلية في حالة زكريا راشد مثلا (!!!)"²³..

أخيراً، من المهم الإشارة إلى أن إحدى الاستراتيجيات المهمة التي لجأ إليها النظام البحريني هو "الحصار الإعلامي" على المعارضة البحرينية، والذي يمكن اعتباره جزءاً من استراتيجية النظام في "الاستعانة بالقوى الإقليمية". فقد اشتد هذا الحصار الإعلامي مع دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين، حيث كان من الملاحظ في تغطية قناتي "العربية" والجزيرة" وسواهما من وسائل الإعلام العربية-تحديداً، وتلك ذات التمويل الخليجي- أنها لا تكاد تتعرض على الإطلاق للأحداث في البحرين، أو - إذا فعلت- فكانت تغطيتها تبدو أكثر انحيازاً إلى وجهة النظر الرسمية. إلا أن المعارضة البحرينية رغم هذا الحصار غير المسبوق أثبتت قدرتها على إيصال صوتها إلى العالم الخارجي. ولهذا تصدرت أخبار البحرين صحفاً رئيسية في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. فبفضل ما تنشره هذه الصحف وغيرها من وسائل الإعلام ووسائل الاتصال الاجتماعي -مثل تويتر Twitter وفيسبوك Facebook- يعرف العالم تفاصيل ما يحدث في البحرين.

الثورة البحرينية: المكاسب والتحديات

و يعتبر الكثير من المشاركين في الاحتجاجات في البحرين هذه المسألة من أهم المكاسب التي حصلوا عليها عبر ثورتهم، فبعد عقود من القمع والتعتيم الإعلامي، استطاع الشعب البحريني كسر حاجز الصمت الذي كان مفروضاً عليه وإيصال قضيته الحقيقية للعالم، إضافة إلى كسر الصورة النمطية السائدة عن دول الخليج بشكل عام، عبر توضيح المظالم الكبرى والقمع الشديد الذي يعاني منه شعب البحرين، وأن الشعب يطالب بالحريات السياسية والمدنية والعدالة الاجتماعية كغيره من الشعوب.

<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=396662&SecID=94> 22

<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=396662&SecID=94> 23

بالإضافة إلى ذلك، يعتبر البحرينيون القمع الذي مورس ضد انتفاضتهم السلمية خطوة على طريق الحل السياسي لأوضاعهم المتأزمة.

أما عن التحديات المفروضة على هذا الحراك، فهي كثيرة وكبيرة، ونجملها في النقاط التالية:

فعلى رأسها هناك الانغلاق الكامل للنظام البحريني مرة أخرى، وعودته إلى صورته الأولى كنظام سلطوي تقليدي لا يسمح بأي مساحة للحرية داخله، خاصة مع وجود الأنظمة الخليجية الأخرى التي تدعمه. ويهدد هذا النظام بشكل أساسي النشاط بقمع شديد في كافة المجالات، سواء من خلال الاعتقالات الواسعة، أو الفصل التعسفي من العمل، وغير ذلك من أشكال القمع الذي قد يصل إلى الإعدام أو التصفية الجسدية للنشطاء والمعارضين. والتي تهادى فيها النظام الحاكم إلى حد إقدامه على هدم دوار اللؤلؤة الذي كان مسرحاً للاحتجاجات²⁴، كما تواردت أنباء عن إقدام بعض عناصر الأمن على هدم بعض المساجد والحسينيات²⁵.

ويضاف إلى ذلك أيضاً خطر "البينة" البحرين، بمعنى تحول البحرين إلى ساحة يتم فيها تسوية الصراعات الإقليمية والدولية بين إيران من ناحية، ودول الخليج من ناحية أخرى، والولايات المتحدة من ناحية ثالثة؛ كما يتم فيها اختبار نفوذ هذه الأطراف الإقليمية المختلفة. وفي هذا السياق، يفسر معظم الناشطين البحرينيين موقف الولايات المتحدة الأمريكية الملتبس من البحرين، والتصريحات المتضاربة - التي غالباً ما كانت تميل لدعم النظام البحريني - التي خرج بها المسؤولون الأمريكيون بأنه كانت ثمة صفقة غير معلنة بين السعودية والولايات المتحدة، مفادها موافقة السعودية ودول الخليج على التدخل الدولي في ليبيا، في مقابل الصمت والتجاهل فيما يخص الشأن البحريني²⁶. وعلى الرغم من عدم وجود أدلة واقعية تؤكد هذا الزعم، إلا أن هذا الاعتقاد صار واسع الانتشار بين الناشطين البحرينيين.

ويبقى هذا التخوف قائماً على الرغم من أن بعض المحللين يرى أنه خطر غير واقعي، فيرى هؤلاء المحللون أن البحرين ساحة نفوذ للطرف الأمريكي/السعودي بالأساس: فالبحرين يعتمد اقتصادها بشكل كبير على كونها بؤرة خدمية للاقتصاد السعودي، كما أن بها مقر قيادة الأسطول السادس الأمريكي؛ ومن ناحية أخرى، فقد كشفت تلك الأزمة عن حجم النفوذ الإيراني الحقيقي في البحرين، وهو حجم - في حقيقة الأمر - محدود، على عكس التصورات السائدة، فقد اكتفت إيران بتوجيه تصريحات نارياً عبر مسؤوليها، ولكنها لم تتخذ أي إجراء عملي لمنع دخول قوات درع الجزيرة مثلاً.

<http://www.alarabiya.net/articles/2011/03/16/141856.html> 24

<http://www.al-akhbar.com/node/10825> 25

26 مقابلة مع ناشط وصحفي بحريني، سبق نكره.

أخيراً، يبقى مستقبل البحرين غامضاً إلى حد كبير، خاصة في ظل الظروف الإقليمية والدولية الراهنة، والتي ربما كان الانفتاح الديمقراطي للنظام البحريني مرهوناً بتغيرها.